

وأخيراً... تعميم ينهي الجدل بين المحامين والشؤون المدنية

## فارس لـ «الوطن»: أصبحت الإجراءات واضحة وبسيطة

محمد منار حميجو

أصدرت نقابة المحامين تعميماً إلى فروعها في المحافظات تضمن أن الوكالة النقابية سارية المفعول ومعتمدة في الشؤون المدنية ومراكز خدمة المواطن على أن تعتمد من أحد مندوبي الوكالات في دمشق وريفها والقطيرة عند استخدامها في مراكز دمشق وريفها.

وتضمن التعميم أنه تعتمد الوكالات القضائية الموثقة لدى فرع النقابة والمنظمة من مندوب الوكالات عند استخدامها في منطقة الفرع ذاته، مشيراً إلى أنه تعتمد الوكالة الموثقة لدى أي من فروع النقابة التي تستخدم في منطقة الفرع آخر بعد تصديقها من رئيس فرع النقابة بالمنظمة لديه، وفي حال التعذر يكتب بالتوقيع عليها من النقابة المركزية «وفق ما هو معمول به بشكل عام».

ولفت التعميم إلى أنه في حال عدم وضوح العلامات المهورية في الوكالة أو وجود أي التباس فيها يتم عرض هذه الوكالة على رئيس فرع النقابة المختصة في المحافظة والتصديق عليها من قبله وفي حال تعذر التصديق عليها من رئيس الفرع تعرض على النقابة المركزية لتدقيقها.



وشدد التعميم على ضرورة التأكد على مندوبي الوكالات بتنظيم الوكالات بالخصومة والمحكمة وما يتفرع عنها من أمور إدارية متعلقة بالخصومة.

من جهته أكد نقيب المحامين الفارس فارس أنه تم إرسال كل توافيق رؤساء الفروع ونماذج عن الوكالات التي تصدرها النقابة إلى الشؤون المدنية لاعتمادها وتكشف أي حالات مزورة وفي حال الشك بأي وكالة فإنه يمكن إرسالها إلى النقابة المركزية مباشرة للتأكد منها وذلك بناء على التعميم الصادر من النقابة.

حالات مزورة وفي حال الشك بأي وكالة فإنه يمكن إرسالها إلى النقابة المركزية مباشرة للتأكد منها وذلك بناء على التعميم الصادر من النقابة.

حالات مزورة وفي حال الشك بأي وكالة فإنه يمكن إرسالها إلى النقابة المركزية مباشرة للتأكد منها وذلك بناء على التعميم الصادر من النقابة.

ولفت فارس إلى أنه في التوضيحات الحالية أصبحت الإجراءات واضحة وبسيطة، مشيراً إلى أنه في حال صدرت عقبات أخرى أثناء التطبيق فإنه سوف يتم العمل على معالجتها وخصوصاً أنه يوجد تعاون مع الشؤون المدنية في هذا الخصوص، ومبياً أن النقابة أصدرت التعميم بعد التعاون والتنسيق مع الشؤون المدنية حتى لا يكون هناك شكوى حول موضوع الوكالات وخصوصاً أنه قبل صدور التعميم كان هناك بعض الشكاوى مازالت ترد إلى النقابة من بعض الفروع أنه يوجد معاناة بعدم قبول الوكالة الصادرة عنها لبعض الأسباب.

يذكر أن نقابة المحامين ضبطت العديد من حالات التزوير لوكالات في ريف دمشق وأنه تم التعاون مع المحامي العام في ريف دمشق لضبط أي حالات تزوير وخصوصاً بعد الحالات التي تم ضبطها في بعض المناطق في المحافظة، كما أن النقابة عقدت حواراً مع مدير الأحوال المدنية حول موضوع تنظيم العمل بالوكالات الصادرة عن النقابة للحد من حالات التزوير وأنه تم الاتفاق على عدة نقاط من خلال تشكيل لجنة مشتركة لوضع بعض التوصيات حول موضوع الوكالات.

## ٣٠ حملة لقمع المخالفات في مدينة اللاذقية منذ بداية العام الجاري

### عمل مراقبة الأملاك العامة لا يعني الضرر بالناس



اللاذقية - عبير محمود

أكد رئيس دائرة مراقبة الأملاك العامة في مجلس مدينة اللاذقية فادي القاضي لـ «الوطن»، استمرار حملات قمع المخالفات وإزالة الأشغال المخالفة في المدينة، مشيراً إلى أن عدد الحملات بلغ ٣٠ حملة منذ بداية العام الجاري.

وأضاف القاضي: إن هناك حملات يومية سواء دوريات أم مشاة بمؤازرة من قسم شرطة مدينة اللاذقية لتنظيم الضبوط المخالفة وحجز البضائع ضمن مستودع المصادرات التابع لمجلس المدينة، إضافة إلى مؤازرة فرع مرور اللاذقية فيما يخص حجز الأليات المخالفة ومنها سيارات السوروكي التي تسبب عرقلة مرورية بعمليات البيع غير النظامية في الشوارع.

وبيّن رئيس دائرة مراقبة الأملاك العامة، أنه عند تنظيم المخالفات وحجز البضائع ومصادرتها يستطيع أصحابها المصالحة عليها بدفع غرامات محددة لخالفات الإشغال في مالية البلدية ويتم ترحيلها أصولاً.

وأشار القاضي إلى أن أبرز المخالفات ضمن

المدينة تكون في شوارع أبي فراس الحمداني، أقاميا، الغافقي، والوسط التجاري، - وهي شكاوى كانت قد سلطت «الوطن» الضوء عليها في مواد سابقة، مشيراً إلى أنها تشهد كثرة في المخالفات والإشغالات غير النظامية وما يسببه أصحابها البياعة من إزعاجات للسكان في الأبنية نتيجة ارتفاع الأصوات والألفاظ النابية التي تصدر عنهم، إضافة إلى عرقلة المرور في الأحياء المذكورة.

وشدد القاضي على أصحاب المحال للانتزام بالقانون، مبيّناً أن هناك محال تقوم بإشغال مساحات أمامها بشكل غير نظامي، وعندما تقوم الدوريات التابعة للدائرة بإبلاغ أصحاب هذه المحال، وفي حال الانتزام يعتبر الإنذار منتهياً، ويبقى المحل تحت المراقبة، وفي حال تكرار المخالفة يتم تنفيذ ضبط، وعند التكرار مجدداً يتم تسطير قرار إغلاق وتشميع المحل وفق القانون.

وأشار إلى أن عمل الدائرة لا يعني الضرر بالناس، قائلاً: إن هناك أموراً إنسانية يعملنا ونوجهنا من المحافظة والبلدية بأن هناك أشخاصاً يبيعون

## مواطنون ينتظرون جوازات سفرهم تحت المطر في السويداء

السويداء - عبير صيموعة

معاناة حقيقية للمواطنين سجلتها «الوطن» أمام فرع الهجرة والجوازات في السويداء تمثلت بالازدحام الكبير في الساحة الخلفية للفرع تحت المطر تعود أسباب انتظار الأهالي ضمن الباحة الخلفية إلى إغلاق الصالة الرئيسية للفرع والتي جرى تعهدها بهدف عمليات التوسيع والتنظيم منذ أربع سنوات ولم يجر تسليمها وافتتاحها حتى تاريخه، الأمر الذي انعكس على الأهالي من جهة لما خلفته عمليات التأهيل تلك من حرمانهم من التقدم والحصول على جوازاتهم بطريقة مريحة واضطرابهم إلى الوقوف لعدم تجهيز الساحة بأي مقاعد فضلاً عن عدم قدرة القسم المستثمر ضمن فرع الهجرة من استيعاب الأعداد الكبيرة المتقدمة يومياً والتي تصل بالحد الأدنى إلى ٣٠٠ مواطن الأمر الذي دفع إدارة الفرع إلى تنظيم عمليات الدخول والخروج لتقديم الأوراق والطلب من المواطنين الانتظار خارجاً ريثما يتم عمليات التسليم.

كما انعكس واقع الفرع على العاملين أنفسهم لاضطرارهم البقاء ضمن غرف ضيقة فضلاً عما خلفه ضيق المكان من ازدحام مع الأعداد الكبيرة من المراجعين والذي لا يتناسب مع المساحات المتوافرة ضمن كل غرفة الذي لا يمكن إنجابه أو تنظيمه بالشكل الأمثل إلا عند تسليم القسم الثاني من الفرع والذي خضع لعمليات التأهيل والتوسيع من هدم للجدران وإكساء وتجهيز. وقد علمت «الوطن» أن التأخير في إنهاء الأعمال وتسليم القسم المشار إليه إنما يعود لعدم صرف كشف الأعمال المنفذة للمتعمد تحت مبرر عدم وجود السيويلة المالية الأمر الذي حال دون إكمال الأعمال.

مصدر مسؤول في قيادة شرطة السويداء أكد لـ «الوطن» أن قضية إنهاء أعمال التأهيل والتوسيع في فرع الهجرة في طور الحل وأن التأخير في تسديد قيمة الكشوف المالية تعود إلى الظروف التي مرت بها البلاد خلال سنوات الأزمة والتي أدت إلى توجيه أعمال التسليم في المناطق الأكثر ضرراً والتي تعرضت للتخريب والدمار. مشيراً إلى أنه تم خلال الموازنة المالية للعام الحالي رصد مبالغ لتسديد قيمة الكشوف على دفعات حتى منتصف العام ليتم تسليم القسم وفتح أبوابه أمام المراجعين.

وبين بلال أن القرار يجب أن يكون حكومياً وأن تكلف



## تقاذف مسؤوليات بين الشؤون الاجتماعية وهيئة الأسرة

# وزارة الشؤون لـ «الوطن»: «التسول» مسؤولية هيئة شؤون الأسرة والهيئة لـ «الوطن»: لا يوجد معلومات وإحصائيات.. والدراسة توقفت!

نورمان العباس

تستمر حلقة التهرب ذاتها من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتحمل المسؤولية عن ملف التسول الذي يعتبر الأكثر خطورة في الآونة الأخيرة للهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، وكما جرت العادة بعد أن تواصلت «الوطن» مع المكتب الصحفي في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لترشيح أحد الأشخاص للحديث عن ظاهرة التسول ومعرفة آخر ما تم الوصول إليه في التشريع الخاص بهذا الموضوع، يأتي الرد من المكتب أن ظاهرة التسول من اختصاص الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، وكما جرت العادة أيضاً وعند توجيه الأسئلة ذاتها للهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، تأتي الإجابة أنه لا يوجد أي معلومات أو إحصائيات عن الظاهرة والدراسة توقفت!

عضو مجلس الشعب محمود بلال أكد في حديثه لـ «الوطن» أنه يطرح ألف سؤال حول ظاهرة التسول ويرأيه أنها من صلب اختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وإحالة الملف إلى الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان لأن خبرة الوزارة في الموضوع محدودة والهيئة تتحمل جزءاً من المسؤولية لكن المسؤولية الكبرى تقع على عاتق الوزارة.

واعتبر بلال أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تحتاج إلى إعادة النظر في قراراتها، وأن البداية يجب أن تكون بإعداد مذكرة حول الموضوع ترفع لرئاسة مجلس الوزراء لإحداث التشريعات اللازمة وتكليف الوزارات المعنية بالموضوع ووضع ميزانية مخصصة لمكافحة الظاهرة.

الموضوع ليس محط اهتمام الوزارة!



## عضو مجلس شعب: تقصير واضح... والوزارة تحتاج إلى إعادة النظر بقراراتها

وأشار بلال إلى أن الوزارة لا تريد إعداد دراسة كي لا تتحمل المسؤولية، وأصفاً التسول بأنه جريمة وليس حالة أسرية لإحالتها إلى الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، وأنه من المفروض أن تقوم الوزارة بتوعية حول الظاهرة وكيفية التعامل معها في المحافظات، والموضوع يجب أن يطرح من الوزير على طاوله الحكومة وتشكيل هيئة من عدة وزارات للوصول إلى مشروع قانون يحد من الظاهرة.

وأشار بلال أنه منذ ثلاث سنوات والمطلب في مجلس الشعب حول ظاهرة التسول ذاتها، ومن أكثر من عشر سنوات والظاهرة تتفاقم ولكن اليوم الوضع في الشارع لا يطاق بسبب تفاقم ظاهرة التسول، مؤكداً ضرورة أن تقوم الوزارة بالتنسيق مع المنظمات الدولية المعنية بالموضوع ووضع خطة عمل ودراسة ورصد ميزانية مالية للعمل والمعالجة إذا كان هناك نية للعمل بشكل جاد وحقيقي.

الحكومة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتحملها مسؤولية أي حالة موجودة في الشارع بالتنسيق مع وزارة الداخلية. ويرأيه بلال أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تحتاج إلى إعادة النظر في قراراتها، وأن البداية يجب أن تكون بإعداد مذكرة حول الموضوع ترفع لرئاسة مجلس الوزراء لإحداث التشريعات اللازمة وتكليف الوزارات المعنية بالموضوع ووضع ميزانية مخصصة لمكافحة الظاهرة.

الموضوع ليس محط اهتمام الوزارة!